QIJIS: *Qudus International Journal of Islamic Studies*
Volume 2, Issue 1, February 2014

نشأة تطور الحديث النبوي ومكانته في التشريع

أم فريدا
الجامعة الإسلامية الحكومية بقدس جاوى الوسطى إندونيسيا
Mafarahman@gmail.com

الملخص

إن السنة بالنسبة إلى القرآن هي ما كانت منقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم مما لم ينص عليها في الكتاب العزيز. وهي إما أن تكون بيانا لكتاب الله عز وجل أو تخصيصا له. ولقد عنيت الأمة الإسلامية بالحديث النبوي، وبذلت من أجله أعظم الجهد، وحاز حديث النبي صلى الله عليه وسلم من الوقاية والمحافظة ما لم يكن قط الحديث نبي من الأنبياء. فقد نقل لنا الرواة أقوال الرسول في الشؤون كلها العظيمة واليسيرة، بل في الجزئيات التي قد يتوهم أنها ليست موضع اهتمام، فنقلوا تفاصيل أحواله صلى الله عليه وسلم. تحاول هذه المقالة البسيطة سرد نشأة تطور الحديث النبوي وعناية الأمة الإسلامية به وكذلك مكانته في التشريع الإسلامي.

الكلمات الرئيسية: الحديث النبوي, نشأة تطور, عناية, مكانة, التشريع الإسلامي

مقدمة

إن الحديث النبوي لها أهمية عظيمة ومكانة بالغة في قلوب كل المسلمين, وقد جاءت الأيات الكثيرة صريحة قاطعة في وجوب العمل بالحديث النبوي ووجوب الأخذ بهدي الرسول صلى الله عليه وسلم في كل شيء من الأمور، صغيرها وكبيرها، جليلها وحقيرها، على منشط النفس ورضاها، أو على كراهيتها وإبائها ومخالفة هواها.

وكان الصحابة يتلقون الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم، إما بطريق المشافهة، وإما بطريق المشاهدة لأفعاله وتقريراته، وإما بطريق السماع ممن سمع منه صلى الله عليه وسلم، أو شاهد أفعاله وتقريراته؛ لأنهم لم يكونوا جميعا يحضرون مجالسه صلى الله عليه وسلم، بل كان منهم من يتخلف لبعض حاجاته. وكان اعتمادهم في تلقي الحديث عنه صلى الله عليه وسلم على الحفظ و نهوا عن كتابة الحديث في بدء الأمر، خوف اختلاطه بالقرآن الكريم (أبو زهو, ١٩٨٥: ٣٥).

تعاريف حول الحديث و السنة

عرف المحدثون بأن الحديث في اللغة هو الجديد والخبر, وأما الحديث في الإصطلاح يراد به كل ما أثر عن الرسول صلى الله عليه وسلم بعد النبوة من قوله وفعله وإقراره (عجاج الخطيب, ١٩٧٩: ٧٢).

ويختلف معنى السنة اصطلاحا حسب اختلاف الأعراض والمقاصد التي لأجلها توجه العلماء في البحث عنها. فالسنة بالنسبة إلى القرآن هي ما كانت منقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم مما لم ينص عليها في الكتاب العزيز. وهي إما أن تكون بيانا لكتاب الله عز وجل أو تخصيصا له ولهذا السبب أطلق عليها الحديث بمقابلة القديم وهو كلام الله. وعند المحدثين: ما أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقية أو خُلقية سواء قبل البعثة أو بعدها. وعلى هذا فالسنة أعم من الحديث.

والسنة عند الأصوليين: هي ما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير (محمد ضياء الرحمن الأعظمي: ٢٦). وإذا أطلق لفظ الحديث عند الأصوليين أريد به السنة القولية, لأن السنة عندهم أعم من الحديث, وهي تشمل قول الرسول صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره, مما يصلح أن يكون دليلا لحكم شرعي (عجاج الخطيب, ١٩٧٩: ٧٢).

قال محمد أبو زهو (١٩٨٥: ١١) فالسنة النبوية بالمعنى السابق هي أحد قسمي الوحي الإلهي، الذي نزل به جبريل الأمين على النبي الكريم صلى الله عليه وسلم. والسنة النبوية من الوحي، بذلك نطق الكتاب العزيز: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى} ، وبذلك جاءت السنة نفسها، فقد روى أبوداود والترمذي وابن ماجه عن المقدام بن معد يكرب أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا وإن ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم

كما حرم الله»، وعن حسان بن عطية أنه قال: «كان جبريل عليه السلام ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسنة، كما ينزل عليه بالقرآن، ويعلمه إياها كما يعلمه القرآن».

نشأة تطور الحديث النبوي وعناية الأمة الإسلامية به

لقد عنيت الأمة الإسلامية بالحديث النبوي، فأوعته حوافظها الفذة، وبذلت من أجله أعظم الجهد، وحاز حديث النبي صلى الله عليه وسلم من الوقاية والمحافظة ما لم يكن قط الحديث نبي من الأنبياء. فقد نقل لنا الرواة أقوال الرسول في الشؤون كلها العظيمة واليسيرة، بل في الجزئيات التي قد يتوهم أنها ليست موضع اهتمام، فنقلوا تفاصيل أحواله صلى الله عليه وسلم في طعامه وشرابه ويقظته ومنامه وقيامه وقعوده، حتى ليدرك من يتتبع كتب السنة أنها ما تركت شيئا صدر عنه صلى الله عليه وسلم إلا روته ونقلته. وكان من حرصهم على الحديث أن يجتهدوا في التوفيق بين مطالب حياتهم اليومية وبين التفرغ للعلم: عن عمر رضي الله عنه قال: «كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد، وهي من عوالي المدينة، وكنا نتناوب النزول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل يوما وأنزل يوما، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك» متفق عليه (نور الدين عتر, ١٩٩٧: ٤٢).

وكما هو مفهوم من هذه الرواية فإن الاشتغال بالعلوم الدينية النافعة أولى ما صرفت فيها فواضل الأوقات، وأحرى بأن يهجر لها الملاذ والشهوات، ولم آل جهدا منذ اشتغلت بطلب الحديث النبوي في تعرف صحيحه من معلوله، ومنقطعه من موصوله (ابن حجر, ١٩٨٤: ١٢٢).

ولما توفي الرسول صلى الله عليه وسلم ، قام الصحابة من بعده بحمل مشعل الإسلام وسارت جحافلهم به تنقذ الإنسانية وتبلغ عنه صلى الله عليه وسلم ما علموه، وكان الصحابة على حفظ تام للقرآن الكريم، كما كانوا على إدراك ووعي للحديث النبوي. وأما عوامل حفظ الصحابة للحديث—كما بينه نور الدين عتر (١٩٩٧: ٧٢)—منها: أولا: صفاء أذهانهم وقوة قرائحهم، وذلك أن العرب أمة أمية لا تقرأ ولا تكتب. والأمي يعتمد على ذاكرته فتنمو وتقوى لتسعفه حين الحاجة، كما أن بساطة عيشهم وبعدهم عن تعقيد الحضارة ومشاكلها جعلهم ذوي أذهان نقية، لذلك عرفوا بالحفظ النادر والذكاء العجيب، فهاهم أولاء يحفظون الأنساب منهما طالت وامتدت عبر الأجيال، ويحفظون بالسمعة الواحدة ما يلقى إليهم من القصائد الطويلة ومن خطبهم، وغير ذلك، مما سجله لهم التاريخ وحفظه لهم مفخرة لم تتوفر لأمة من الأمم.

ثانيا: قوة الدافع الديني، وذلك أن العرب أيقنوا أن لا سعادة لهم في الدنيا ولا فوز في الآخرة ولا سبيل للمجد والشرف ولا إلى المكانة بين الأمم إلا بهذا الإسلام، ولا سبيل للمجد والشرف ولا إلى المكانة بين الأمم إلا بهذا الإسلام، فتلقفوا الحديث النبوي بغاية الاهتمام ونهاية الحرص، ولا شك أن ذلك وحده كاف لقوة الحفظ كما هو مشاهد محسوس لكل فرد، إذا عظمت عنايته بمسألة وأهمه أمرها ثم عرف حلها فإنها ترسخ في حافظته فلا

تنسى.

ثالثا: مكانة الحديث في الإسلام حتى دخل في تكوين الصحابة الفكري وسلوكهم العملي والخلقي، حيث كانوا يأتسون برسول الله صلى الله عليه وسلم في كل شيء، يتلقفون منه الكلمة فتخالط مخهم وعظمهم وكيانهم ثم يصوغونها عملا وتنفيذا. وذلك لا شك يؤدي للحفظ.

رابعا: أن النبي صلى الله عليه وسلم علم أن الصحابة سيخلفونه في حمل الأمانة وتبليغ الرسالة، فكان يتبع الوسائل التربوية في إلقاء الحديث عليهم، ويسلك سبيل الحكمة كي يجعلهم أهلا لتحمل المسؤولية، فكان من شمائله في تعليم أصحابه بأنه لم يكن يسرد الحديث سردا متتابعا، بل يتأنى في إلقاء الكلام ليتمكن من الذهن.

إضافة على ذلك فإن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكن يطيل الأحاديث، بل كان كلامه قصدا, وأنه صلى الله عليه وسلم– كثيرا ما يعيد الحديث لتعيه الصدور كما في البخاري عن أنس قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم: يعيد الكلمة ثلاثا لتعقل عنه».

لقد احتاط الصحابة في رواية الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم خشية الوقوع في الخطاء, وخوفا من أن يتسرب إلى السنة بعض التحريف, ولهذ اتبعوا كل سبيل يحفظ على الحديث نوره فحملهم وتقواهم على الاعتدال في الرواية عن الرسول (الخطيب: ٤٨).

ومع أن كذلك فان صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ليسوا على درجة واحدة في الحفظ، فهناك من هو أثبت من غيره في حديث بلد معين، أو شيخ معين، أو أعلم بالرجال، أو بالأحاديث الطوال، أو غير ذلك من أوجه التفاوت, وفيه قال الترمذي كما نقله علي عبد الباسط مزيد (٢٠٠٠: ١٦٣): إن علامة الحفظ ألا يزاد في الإسناد، أو ينقص فيه، أو يجيء بما يغير المعنى من الألفاظ، فأما من أقام الإسناد وحفظه وغير اللفظ، فإن هذا واسع عند أهل العلم إذا لم يتغير المعنى.

نؤكد هنا أن الصحابة رضوان الله عليهم لا يترخصون في الرواية بالمعنى إلا عند نسيان اللفظ المسموع منه صلى الله عليه وسلم، أو شكوا في اللفظ النبوي أو في بعضه، أوردوا عقب الحديث لفظا يفيد التصون والاحتياط، وهم أعلم الناس بمعاني الكلام، لعلمهم بما في الرواية بالمعنى من الخطر، روى ابن ماجه، وأحمد والحاكم عن ابن مسعود أنه قال يوما: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فاغرورقت عيناه، وانتفخت أوداجه، ثم قال: «أو مثله، أو نحوه، أو شبيه به» (أبو زهو, ٥٨٩١: ٥٠٢). وهذه الإجازة للرواية بالمعنى مستدلًّا بقول واثلة بن الأسقع رضي الله عنه: إذا حدثناكم على المعنى فحسبكم. وقول محمد بن سيرين: كنت أسمع الحديث من عشرة، اللفظ مختلف والمعنى واحد. وقول ابن عون: كان إبراهيم النخعي والحسن والشعبي يأتون بالحديث على المعاني (علي عبد الباسط مزيد, ٢٠٠٠: ١٦٣) . وأما شروط في إجازة للرواية بالمعنى منها أن يكون الراوي عالما بالألفاظ

ومقاصدها وأن يكون خبيرا بما يحيل معانيها (الطحان, ٢٠٠٤: ٢١٢).

ولما اتسعت البلاد الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين ودخل الناس في البلاد المفتوحة أفواجا في دين الله، حبا لهذا الدين ويقينا به تعطشت نفوسهم لتعلم أحكام الشريعة والتهذب بأخلاقها وآدابها، والصدع بمواعظها وأحكامها.

ولقد بعث الخلفاء إلى الناس من كبار الصحابة من يعلمهم أمور دينهم، و كان إقبال الناس على ارتشاف معارف الإسلام عظيما جدا، حتى إنا لنجد الخلفاء يبذلون لهم من مواهب الرجال ما يعز عليهم، وهذا عمر بن الخطاب يقول لأهل الكوفة حين أرسل إليهم عبد الله بن مسعود: «وقد آثرتكم بعبد الله على نفسي». ونجد هذا الحرص، يسري من الصحابة إلى التابعين فمن بعدهم، فقد كان التابعون لا يكتفون بما سمعوا من الصحابة في بلادهم، بل يرحلون إلى عاصمة العلم: «المدينة المنورة» يسائلون أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بل إن الصحابة أنفسهم كانوا يرحلون للقاء بعضهم واستماع الحديث من الراوي الأصل الذي شافهه النبي صلى الله عليه وسلم بالخبر (نور الدين عتر, ١٩٩٧: ٥٢).

وقد اعتنى علماء المصطلح بهذا النوع من علوم الحديث، ووضعوا له القواعد والضوابط والشروط بشكل دقيق رائع، وميزوا بين طرق تحمل الحديث، وجعلوها على مراتب، بعضها أقوى من بعض، وذلك تأكيدا منهم للعناية بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحسن انتقاله من شخص إلى شخص؛ كي يطمئن المسلم إلى حسن طريقة وصول الحديث النبوي إليه، ويوقن أن هذه الطريقة في منتهى السلامة والدقة (محمود الطحان, ٢٠٠٤: ٤٩١).

وقد أقيم بنيان هذا العلم لغاية عظيمة جليلة هي حفظ الحديث النبوي من الخلط فيه أو الدس والافتراء عليه، وتلك الوظيفة هي غاية في الأهمية تشتمل على فوائد لها خطرها الكبير، منها: أولا: أنه تم بذلك حفظ الدين الإسلامي من التحريف والتبديل فقد نقلت الأمة الحديث النبوي بالأسانيد، وميزت به الصحيح عن السقيم، ولولا هذا العلم لالتبس الحديث الصحيح بالضعيف والموضوع، ولاختلط كلام الرسول بكلام غيره. ثانيا: أن قواعد هذا العلم تجنب العالم خطر الوعيد العظيم الذي يقع على من يتساهل في رواية الحديث وذلك بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح عنه: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين» وقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتواتر: «من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار». ثالثا: أن هذا العلم قد أجدى فائدة عظيمة في تنقية الأذهان من الخرافات. وذلك أن الإسرائيليين وغيرهم حاولوا نشر مالديهم من الأقاصيص والخرافات الكاذبة والأباطيل (نور الدين عتر, ١٩٩٧: ٤٣-٥٣).

والنوع الثاني من عناية الأمة الإسلامية للحديث هو عن طريق كتابة الحديث, وهي من أهم وسائل حفظ المعلومات ونقلها للأجيال، وقد كانت أحد العوامل في حفظ الحديث، كما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثا عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا

أكتب» (البخاري).

كما هو معلوم إنه لم تكن الكتابة منتشرة بين العرب في أول الأمر، بل كانت منحصرة في أفراد قليلين، مما يجعل الحكم على الأمة العربية بأنها أمة أمية لا تقرأ ولا تكتب من السهولة بمكان، حتى لقد سماها القرآن عند مجيء الإسلام بذلك، فقال سبحانه وتعالى: {هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ} ، وقد كان عدم انتشار الكتابة، وذيوعها بين العرب من أهم العوامل في تنمية ملكة الحفظ فيهم، فقد اعتمدوا على قوة الحافظة في جميع ما يهمهم من الأشعار، والأنساب، والمفاخر، والأيام.

وبين أبو زهو(٥٨٩١: ٩١١-٠٢١) عندما جاء الإسلام، وليس بمكة ممن يعرف الكتابة، سوى سبعة عشر رجلا منهم عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعثمان بن عفان، وأبو عبيدة بن الجراح، وطلحة ويزيد بن أبي سفيان، ومعاوية بن أبي سفيان، وأبو سفيان بن حرب وأبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة، وحاطب بن عمرو، وأبو سلمة بن عبد الأسد المخزومي. وبعض من نسائهم كن يكتبن أيضا، منهن الشفاء بنت عبد الله العدوية، وحفصة بنت عمر، زوج النبي صلى الله عليه وسلم، وأم كلثوم بنت عقبة، وكريمة بنت المقداد، وغيرهن.

وأما في المدينة فكانت الكتابة بين الأوس والخزرج قليلة، وكان بعض اليهود قد علم كتابة العربية، وكان يعلمها الصبيان بالمدينة في الزمن الأول. فجاء الإسلام وفي الأوس، والخزرج عدة يكتبون، منهم سعد بن عبادة، والمنذر بن عمرو، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت الذي كان يكتب العربية، والعبرانية ورافع بن مالك، وأسيد بن حضير. وغيرهم وقد عدهم البلاذري أحد عشر رجلا.

ولما جاء الإسلام أخذ بيد العرب إلى ترقية الكتابة، والنهوض بها والعمل على نشرها، وكان للكتابة منزلة عظيمة في حفظ الوحي. لذا كانت عناية النبي صلى الله عليه وسلم بها شديدة، فقد انتهز أول فرصة لنشر الكتابة بين المسلمين، فجعل فداء بعض الأسرى في بدر ممن يعرفون الكتابة، أن يعلم الواحد منهم عشرة من صبيان المسلمين بالمدينة القراءة والكتابة، ولا يطلق إلا بعد أن يتم تعليمهم.

وكما استعمل الرسول صلى الله عليه وسلم، الكتابة في تدوين ما ينزل من القرآن، وفي إرسال الرسائل إلى الملوك، يدعوهم فيها إلى الإسلام، فاستعمله أيضا الصحابة في كتابة أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أخرجه أبو داود عن عبد الله بن عمرو قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد حفظه؟ فنهتني قريش وقالوا: أتكتب كل شيء ورسول الله صلى الله عليه وسلم، بشر يتكلم في الغضب والرضا؟! فأمسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فأومأ بيده إلى فيه فقال: «اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق». إذن, وردت أحاديث كثيرة عن عدد من الصحابة تبلغ بمجموعها رتبة التواتر في إثبات وقوع الكتابة للحديث النبوي في عهده صلى الله عليه وسلم.

ولا ننكر أيضا على أن هناك أحاديث النهي عن كتابة الحديث كما ورد عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تكتبوا عني شيئا إلا القرآن فمن كتب عني شيئا غير القرآن فليمحه».

وقد اختلفت آراء العلماء في إزالة هذا التعارض، وفي التوفيق بين الأحاديث: فالإمام ابن قتيبة—كما نقله عتر (١٤ :١٩٩٧)—يقول: «إن في هذا معنيين: أحدهما أن يكون من منسوخ السنة بالسنة، كأنه نهى في أول الأمر عن أن يكتب قوله، ثم رأى بعد ذلك لما علم أن السنن تكثر وتفوت الحفظ أن تكتب وتقيد. والمعنى الآخر: أن يكون خص بهذا عبد الله بن عمرو لأنه كان قارئا للكتب المتقدمة، ويكتب بالسريانية والعربية، وكان غيره من الصحابة أميين، لا يكتب منهم إلا الواحد والاثنان، وإذا كتب لم يتقن ولم يصب التهجي، فلما خشي عليهم الغلط فيما يكتبون نهاهم، ولما أمن على عبد الله بن عمرو ذلك أذن له.»

وقد قسم الطحان (٤٠٠٢: ٤٠٢) اختلاف السلف من الصحابة والتابعين في كتابة الحديث على أقوال: (أ)- فكرهها بعضهم: منهم: ابن عُمر، وابن مسعود، وزيد بن ثابت. (ب)- وأباحها بعضهم: منهم: عبد الله بن عمرو، وأنس، وعمر بن عبد العزيز، وأكثر الصحابة. (ج)- ثم أجمعوا بعد ذلك على جوازها: وزال الخلاف. ولو لم يدون الحديث في الكتب لضاع في الأعصار المتأخرة، لا سيما في عصرنا.

والنوع الثالث من عناية الأمة بالحديث هو عن طريق تدوين الحديث. واشتهر بين عامة الناس من غير ذوي التتبع والاستقصاء أن الحديث أو ما يطلق عليه علماء الحديث لفظ العلم ظلَّ أكثر من مائة سنة يتناقله العلماء حفظاً دون أن يكتبوه. ولو كان هذا الظن صحيحا وبالرغم من عدم تدوين السنة في عصر النبوة، فإنها كانت محفوظة في صدور الصحابة الكرام، كل واحد حفظ منها ما تيسر له، ومن فاته شيء منها علمه غيره، وقد بلغوا ما حفظوه إلى غيرهم وهكذا لم يفقد من السنة شيء.

وظلت السنة غير مدونة في عصر الخلفاء الراشدين، يتناقلها المسلمون بالمشافهة والسماع، وقيل: إن الإمام عمر بن الخطاب هم بكتابتها ولكن لم يفعل. وفي زمن عمر بن عبد العزيز، الخليفة الأموي المشهور، جرت محاولة لتدوين السنة. فقد كتب هذا الخليفة إلى قاضيه في المدينة المنورة أبي بكر محمد بن عمرو بن حزم: «أن انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سنة فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء». وكانت هذه هي المحاولة الأولى لجمع الحديث وتدوينه بشمول واستقصاء. وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة، بأمر عمر بن عبد العزيز، وبذلك مهد الطريق لمن أعقبه من العلماء المصنفين في القرن الثاني الهجري حيث نشطت حركة تدوين الحديث و تصنيفه (أكرم بن ضياء العمري: ٧).

أما سبب هذا الظن فهو خطأ في تأويل ما ورد عن المحدِّثين في تدوين الحديث وتصنيفه، فقد ذكر هؤلاء أنَّ أوَّل من دوَّن العلم ابن شهاب الزهري المتوفى سنة (٤٢١ أو ٥٢١ هـ).(أبو ياسر محمد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني, ١٩٩٦: ٥٦). فهناك

حاجة ملحة في التفريق بين التدوين الذي يعني: تقييد المتفرق وجمع المشتت في ديوان، وبين التصنيف الذى هو تصنيف الكتب مرتبة على الفصول والأبواب، وبذلك يزول الإشكال حول بداية تدوين الحديث، وما ورد في ذلك من النصوص ظاهرها التعارض، حيث حُمل قولهم: إن تدوين الحديث قد بدأ في حياته صلى الله عليه وسلم وفي عصر الصحابة على معنى جمع الأحاديث في الصحف والأجزاء بدون ترتيب ولا تصنيف، وقولهم: إن أول من بدأ التدوين الإمام الزهري بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز حُمل على معنى الجمع العام، والتصنيف والترتيب.

وبعد مرور القرن الواحد فالتدوين في القرن الثالث الهجري يعتبر عصر ازدهار العلوم الاسلامية عامة وعلوم السُّنَّة النبوية خاصة، بل يعد هذا القرن من أزهى عصور السُّنَّة النبوية، إذ نشطت فيه الرحلة لطلب العلم ونشط فيه التأليف في علم الرجال، وتُوسِّع في تدوين الحديث، فظهرت كتب المسانيد والكتب الستة – الصحاح والسنن – التي اعتمدتها الأمَّة واعتبرتها دواوين الإسلام.

وقد برز في هذا العصر كثير من الحفاظ والنقاد والعلماء الجهابذة من أمثال: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعلي ابن المديني، ويحيى بن معين، ومحمد بن مسلم بن وارة، وأبو عبد الله البخاري، ومسلم بن الحجاج، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان، وعثمان بن سعيد، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارميان، وغيرهم كثير ممن كان على أيديهم تأسيس كثيرٍ من علوم الحديث عموماً وعلم الجرح والتعديل خصوصاً (الزهراني, ٦٩٩١: ٥٩).

مكانة الحديث النبوي في التشريع الإسلامي

لقد بين محمد مصطفى الأعظمي (٢٩٩١: ٢١) بأننا إذا أردنا تحديد مكانة السنة النبوية في الإسلام فعلينا مدارسة منزلة الرسول صلى الله عليه وسلم نفسه في ضوء القرآن فإنه كان: مبينا لكتاب الله كما قال تعالى: وَأَنْزَلْنا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ (النحل: ٤٤). فمن وظيفة الرسول صلى الله عليه وسلم أن يبين للناس ويفصل ويشرح بفعله وقوله, فيفصل لهم ما أجمل ويبين لهم ما أشكل. وهذه الوظيفة من الله سبحانه وتعالى وهو الذي عين رسوله شارحا ومبينا لكتابه, ومن البديهي أن الشرح والبيان هو شيء زائد على التلاوة, وكثيرا ما يحتاج الشارح إلى التوضيح عمليا, وقد فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وكان الرسول صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة يجب على المسلمين اتباعه. قال تعالى: لَقَدْ كانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرا (الأحزاب: ١٢). وهو صلى الله عليه وسلم مطاع وجوبا. قال تعالى: قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكافِرِين (آل عمران: ٢٣), زقال تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا (النساء: ٩٥). وقال تعالى: وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ

وَالشُّهَداءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولئِكَ رَفِيقا (النساء: ٩٥).

فالسنة النبوية لها مكانة عظيمة في هذا الدين، فإنها المفسرة للقرآن الكريم، والمبينة له. وهي وحي من الله عز وجل؛ كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه. قال محمد بن عبد الله باجمعان (٦٤) أن السنة كالقرآن من حيث وجوب العمل بها فالواجب على المسلمين جميعاً ألا يفرقوا بين القرآن والسنة، من حيث وجوب الأخذ بهما كليهما، وإقامة التشريع عليهما معاً، فإن هذا هو الضمان لهم أن لا يميلوا يميناً ويساراً، كما أفصح عن هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم، في الحديث الذي رواه الحاكم بسنده عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس في حجة الوداع، فقال: «قد يئس الشيطان بأن يعبد بأرضكم، ولكنه رضي أن يطاع فيما سوى ذلك مما تحقرون من أعمالكم، فاحذروا، يا أيها الناس إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً: كتاب الله وسنة نبيه ... «. ثم قال الحاكم بعد روايته لهذا الحديث: «قد احتج البخاري بأحاديث عكرمة، واحتج مسلم بأبي أويس، وسائر رواته متفق عليهم، وهذا الحديث لخطبة النبي صلى الله عليه وسلم متفق على إخراجه في الصحيح: «يا أيها الناس إني قد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به: كتاب الله، وأنتم مسؤولون عني فما أنتم قائلون».

وسرد أبو زهو (٥٨٩١: ٢٧٢) بأن هناك خصوم للسنة، ظهروا في هذا العصر أيضا بمبدأ خبيث وأقاموها حربا شعواء على الحديث وأئمة الحديث. كان هؤلاء القوم طوائف مختلفة، فطائفة رفضوا السنة جملة وتفصيلا، وأنكروا أن تكون أصلا من أصول التشريع الإسلامي، زاعمين أن في القرآن غنية لهم عن كل ما سواه، وأنه يتعذر الاطمئنان إلى الأحاديث من جهة أنه يجوز على رواتها الخطأ، والنسيان، والكذب، وطائفة أخرى قالوا: لا نقبل من الحديث، إلا ما كان بيانا لما نطق به الكتاب العزيز، وطائفة ثالثة قالوا: لا نقبل من السنة أخبار الخاصة التي ترعف عند المحدثين «بأخبار الآحاد» مهما كان رواتها من العدالة والضبط، ولا نعتمد إلا ما تواتر نقله عن النبي صلى الله عليه وسلم. تلك هي الطوائف، التي لم تقم للسنة وزنا، ولم ترفع لها رأسا في هذا العصر، وهي لا تقل خطرا عن الطوائف الأخرى، التي حاول تزييف السنة عن طريق الكذب عليه صلى الله عليه وسلم.

وقد تصدى للرد على هذه الفرق المبطلة، كثير من أئمة المسلمين وفي مقدمتهم الإمام الجليل، محمد بن إدريس الشافعي، الذي وهبه الله تعالى بيانا ناصعا، وحجة دامغة، ومقدرة علمية فائقة. وقد جاء في كتابه المعروف «بالأم» رواية الربيع بن سليمان المرادي عنه حوار بينه، وبين بعض المنسوبين إلى هذه الفرق، كما جاء في رسالته المشهورة دفاع مجيد عن السنة وحجيتها.

بل أن موقع الحديث النبوي من القرآن هو موقع المبين من المبين، وهذا البيان ليس قاصرا على مجرد التفسير، بل له أوجه عديدة تجعل العمل بالقرآن في أركان أبنيته العظيمة مفتقرا إلى السنة لا يستغني عنها. وأخرج الخطيب كما نقله عتر (٧٩٩١: ٢٢-٤٢) أن

عمران بن حصين رضي الله عنه كان جالسا ومعه أصحابه، فقال رجل من القوم: لا تحدثونا إلا بالقرآن، قال: فقال له: «أدنه» فدنا، فقال: «أرأيت لو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن أكنت تجد فيه صلاة الظهر أربعا وصلاة العصر أربعا والمغرب ثلاثا تقرأ في اثنتين؟! أرأيت لو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن أكنت تجد الطواف بالبيت سبعا، والطواف بالصفا والمروة؟! ثم قال: «أي قوم خذو عنا، فإنكم والله إن لم تفعلوا لتضلن».

وقد جاءت الآيات الأخري صريحة قاطعة في وجوب العمل بالحديث النبوي، كقوله تعالى: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالًا مُبِينًا}. فقد نزلت هذه الآية في أهل بيت خطب النبي صلى الله عليه وسلم إليهم فتاتهم إلى صحابي، فلم يرتضوه، فنزلت الآية بسبب ذلك، وعاتبتهم عتابا شديدا، مع أنه خاص من أمورهم خولته لهم الشريعة، لكنه لما عارض أمر النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر مخالفة وعصيانا.

ولقد تواترت الأحاديث عنه صلى الله عليه وسلم في وجوب الأخذ بهديه في كل شيء من الأمور، صغيرها وكبيرها، جليلها وحقيرها، على منشط النفس ورضاها، أو على كراهيتها وإبائها ومخالفة هواها. ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة». وقال: «إن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها».

بل إن النبي صلى الله عليه وسلم يؤكد الأخذ بحديثه الشريف على الرغم من التيارات الفاسدة والأعراف الاجتماعية المنحرفة، ويحض على اتباع سنته لما فيها إذ ذاك من مضاعفة الأجر: قال صلى الله عليه وسلم: «من أحيا سنة من سنتي قد أميتت بعدي كان له من الأجر مثل من عمل بها من غير أن ينقص من أجورهم شيئا». أخرجه الترمذي وقال حديث حسن. وعنه صلى الله عليه وسلم: «المتسمك بسنتي عند فساد أمتي له أجر مائة شهيد» أخرجه الطبراني في الأوسط والبيهقي في الزهد.

خاتمة

ومن خلال هذه المقالة البسيطة, نصل إلى نتيجة قطعية وهي وجوب طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم, لأن طاعة الله مترتبة على طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم وتتمثل طاعة الرسول بعد وفاته في اتباع سنته, ولذا أجمعت الأمة عمليا على الأخذ بسنته صلى الله عليه وسلم وهذا ما فهمته الأمة الإسلامية من أول يوم. ولذلك سارت الأمة الإسلامية في تشريعاتها وحل مشكلاتها على هذا النهج القويم منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم.

المراجع

عجاج الخطيب, أصول الحديث, (بيروت: دار الفكر, ٧٩٩١).

محمد ضياء الرحمن الأعظمي, دراسات في السنة النبوية (المكتبة الشاملة)

محمد أبو زهو, الحديث والمحدثون, (بيروت: دار الفكر, ٥٨٩١).

نور الدين عتر, منهج النقد في علوم الحديث, (بيروت: دار الفكر المعاصر, ٧٩٩١).

ابن حجر, النكت على ابن الصلاح, (عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية, ٤٨٩١).

محمود الطحان, تيسير مصطلح الحديث, (مكتبة المعارف).

على عبد الباسط مزيد, منهاج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر, (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب, ٠٠٠٢).

أبو ياسر محمد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني, تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري, (الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع, ٦٩٩١)

أكرم بن ضياء العمري, بحوث في تاريخ السنة المشرفة (بيروت: بساط, دون التاريخ).

محمد بن عبد الله باجمعان, السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ومكانتها من حيث الإحتجاج والعمل, (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف).